المحاضرة الثانية الحوكمة وعوامل النشأة:

ظهر مصطلح الحوكمة في اللغة الفرنسية في القرن 13 كمرادف لمصطلح الحكومة، ثم كمصطلح قانوني عام 1478م، حيث استخدم للتعين الإداري والقانوني في بعض المدن شمال فرنسا التي كانت تحت السيطرة الهولندية.

وقد عرفت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الحوكمة على انها" استعمال السلطة السياسية واجراء الرقابة في المجتمع مع استعمال الموارد اللازمة لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية.

وعرفته مؤسسة التمويل الدولية IFC بـ" النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في اعمالها "؛ أي وجود نظم تحكم العلاقات الإدارية بهدف تحقيق الشفافية والعدالة ومكافحة الفساد والعمل على تنمية وتطوير اقتصاد المجتمعات.

هي ايضا "أسلوب او فن استخدام الموارد البشرية والمادية والمالية والرمزية لبلوغ اهداف عامة"

الحوكمة اذا جهد يمارسه كل أعضاء المؤسسة بغية تحقيق المنفعة العامة بكل شفافية ومسؤولية، و هي تشمل عدة ميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها .لقد شاع مصطلح الحوكمة في المجال الاقتصادي أكثر من المجالات الأخرى، نظرا للمشاكل المالية والاقتصادية التي عانت منها العديد من الدول والتي أدت الى افلاس العديد من الشركات والبنوك الكبرى على المستوى العالمي، الأمر الذي أدى الى إعادة النظر من قبل المساهمين والمودعين في تلك الشركات حول كيفية ممارسة الرقابة عليها بغية الحفاظ على حقوقها.

ومن امثلة الفساد المالي والإداري الذي أدى الى افلاس الشركات العالمية نذكر الأزمة المالية الآسيوية عام 1997م التي عصفت بدول جنوب شرقي آسيا، ومنها ماليزيا وكوريا واليابان، إضافة الى الانهيارات المالية والمحاسبية التي عرفها الاقتصاد الأمريكي عام 2002م، ثم الأزمة المالية العالمية عام 2008م.

من جانب آخر تزايدت الحاجة الى الحوكمة نتيجة تجاه كثير من الدول الى التحول للنظام الاقتصادي الرأسمالي، الذي يتم الاعتماد فيه بدرجة كبيرة على الشركات الخاصة لتحقيق النمو الاقتصادي، وتشجيع الإنتاجية، والعمل على استقرار أسواق المال، كما تسهل الرقابة والأشراف على أداء المؤسسات.